المحاضرة:05

العلاقات المغربية البريطانية خلال العصر الحديث

مرت العلاقات المغربية البريطانية عبر عدة مراحل تاريخية وسياسية وثقافية واقتصادية طويلة لكن معظم المؤرخين يوافقون على اعتبار القرن الثالث عشر بداية للاتصال الدبلوماسي المسجل رسميا بين البلدين.

كان أول اتصال رسمي بين بريطانيا العظمى المغرب بالنسبة لروجرز يعود إلى سنة 1213 عندما أرسل الملك جون سفارة إنجلترا إلى السلطان محمد الناصر، الحاكم الموحد للمغرب (1199-1213)، مطالبا بتحالف ضد فرنسا ودعم ضد أعدائه داخل بريطانيا مع وعد بأنه سيعتنق الإسلام. تفاصيل هذه السفارة، وفقا لروجرز، تم تسجيلها من قبل ماثيو باريس كما نشرت في وقت لاحق وأبقى في دير القديس ألبان. كان تخفيف قبضة البرتغاليين على المغرب بعد خسارتهم ل "آسفي" و "أغادير" في سنة1541، مما أسفر عن إنهاء احتكارهم للتجارة مع المغرب. بعد عقد من هذا الانسحاب البرتغالي، بدأ الإنجليز يسعون للموقع الجغرافي للبربرية الغربية فرصة مناسبة لتطوير توسعهم التجاري تجارتهم العادية مع المغرب. ومن الصعب أن نصل بدقة إلى أول زيارات التجار البريطانيين إلى الموانئ المغربية، لكن الرحلات التي قامت بها السفن الإنجليزية إلى السواحل البربرية سجلت لأول مرة في سنة 1551. حين "زار روجر بارلو "أكادير عندما كان لا يزال في قبضة البرتغال: ليس واضحا "أنه قام بأي تجارة هناك" . فمن الممكن أن بعض التجار الانجليز قد انهمكوا في التجارة مع المغرب قبل 1550، ولكن يبدو أنه لا يوجد دليل واضح على ذلك. واعتمد معظم المؤرخين للعلاقات البريطانية المغربية على عمليات" ريتشارد هاكلويت" الرئيسية من خلال هذه الزيارات الأولى: "كانت إحدى هذه الرحلات اثنين من المورين كركاب على متن سفينة تدعى أسد لندن"، مثيل مسجل في مراسلات "ريتشارد هاكلويت. "

تشهد العديد من الرسائل المتبادلة بين الملكة إليزابيث الأولى من إنجلترا (1558-1603) وعبد الملك وبعده أحمد المنصور الذهبي (1578-1603) على العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، من المشاركة المغربية في التحالفات والصراعات بين أوروبا بالتنسيق مع إنجلترا.

عرف القرن السابع عشر والثامن عشر اهتماما متزايدا بسكان بلاد المغرب بوصفهم موضوعا ثقافيا وشريكا تجاريا وتهديدا محتملا للأنشطة البحرية الأوروبية. ومع تطور المشاريع الإمبراطورية البريطانية، أصبح المغرب وجهة تجارية ودبلوماسية وسياحية وغريبة موصى بها للعديد من المواطنين البريطانيين، فكان المغرب مزود محتمل للذهب والسكر، ومعظمهم مورد مفيد للأحكام لجبل طارق.

كان تطوير وأمن المصالح التجارية البريطانية في المغرب الأقصى يعتمد على تعيين القنصل المقيم البريطاني الأول (سالي)، جايلز بن، في 30 ديسمبر 1627. وقد أذن له بتنفيذ ذلك مكتبه بنفسه ونوابه في المغرب وفاس خلال متعة الملك ". تم ترشيح ناثانيل لوك، القنصل الثاني من قبل مجلس الدولة في سنة 1657الدي كان يقيم في تطوان ومهمته هي "مساعدة" التجار في موانئ سلا، تطوان، سانتا كروز (أكادير) على سواحل أفريقيا كما عين أول سفير إنجليزي لدى محكمة المغرب، إدموند هوجان، في 1577 . في حين أرسل "محمد الشيخ " أول سفير مغربي إلى لندن "القايد جودار بن عبد الله"، إلى "الملك تشارلز الأول" برسالة سلام وصداقة في سنة 1637.

وطوال التاريخ المشترك بين المغرب وبريطانيا، تم التوقيع على العديد من معاهدات السلام، وشجع سفراء بريطانيا المغرب على إجراء إصلاحات عميقة لإدارته القديمة وسياساته التجارية وخاصة من خلال فتح حدوده أمام التبادل التجاري الأوروبي وبتحديث أساليبه الإدارية. (عمل السفيران" كيربي جرين وتشارلز إيوان سميث"بجد لتحقيق ذلك).

بعد رحيل دروموند هاي، أصبحت علاقات المغرب مع إنجلترا متشابكة في التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية. كما اهتمت المصالح الاستعمارية البريطانية إلى حد كبير مع أجزاء أخرى، ففي 1661 قدم ملك البرتغال طنجة للملك تشارلز الثاني من انكلترا كجزء من مهر الزواج. في 29 يناير 1662، ووصل 3000 جندي إنجليزي إلى خليج طنجة تحت: إيرل بيتربورو. عاشت العلاقات البريطانية المغربية فترة من التوترات خلال الاحتلال الإنجليزي لمدينة طنجة من 1662سنة إلى 1684. عندما أصبح مولاي إسماعيل سلطانا، كانت طنجة مستعمرة بريطانية منذ 10 سنوات، وكانت العلاقات المغربية البريطانية قد تخلت بالفعل عن مسألة شائكة من البريطانيين الأسرى في المغرب. وقد عرفت هذه الفترة نشاطا دبلوماسيا ديناميكيا ومتوترا في بعض الأحيان بين البلدين. جعلت القوات المغربية تحت امرة مولاي إسماعيل تجعل الحياة صعبة جدا على الحامية حيث قرر الإنجليزالتخلي عن طنجة في 1684.

وصل القايد محمد بن حدو أوطور، المبعوث الشهير لمولاي إسماعيل وسفير المغرب الثاني لإنجلترا إلى لندن في ديسمبر 1681 واستقبله الملك تشارلز الثاني في 11 يناير 1682. أعجب بن حدو لندن بلباسه الغريب وفرسه .

فعلى الرغم من هذه المبادلات الدبلوماسية، فمن الواضح أن البلاد ظلت لفترة طويلة لغزا لإنجلترا وما كان يعرف عن ذلك كان مشوه الأسطورة والخيال. في الواقع كان أول منشور باللغة الأوروبية مكرسة تماما للمغرب وصف ليو أفريكانوس لأفريقيا الذ ي نشر باللاتينية في 1526 وترجمة إلى اللغة الإنجليزية في 1600

.

وقد استغرق الأمر قرونا عديدة على أن يعرف البلدان بعضهما البعض وأن يثق كل منهما بالآخر. فالعلاقات البريطانية المغربية كانت دوما ديناميكية و قوية ولم تتصف أبدا باللامبالاة أو عدم الاهتمام كما قال روجرز: "إن مسار العلاقات الأنجلو-مغربية، مثل الحب الحقيقي، لم يكن أبدا على نحو سلس على الدوام".

ومن المؤكد أنه كانت هناك فترات توتر ولكن كانت هناك أيضا فترات طويلة من الاحترام المتبادل والصداقة والتحالفات والتعاون. كانت بريطانيا شريكا سياسيا واقتصاديا للمغرب منذ القرن السادس عشر، وكانت طوال القرن التاسع عشر أول حليف وشريك للبلاد خلال فترة رئيسية من تاريخها. وعلى الرغم من الخلافات بين الحين والآخر وسوء الفهم، جلبت المصالح المتبادلة والتحالفات ضد أعدائها المشتركة البلدين إلى التعاون الوثيق وتوقيع العديد من معاهدات السلام والتجارة.

في القرن التاسع عشر، نشأت علاقة بريطانية مغربية وثيقة بشكل ملحوظ تحت قنصلين جنرالين متعاقبين، إدوارد دروموند هاي (1829-45) وابنه السيد جون دروموند هاي (1845-1886).

حيث نهجت بريطانيا انطلاقا منذ سنة 1830م سياسة متشددة بالبحر الأبيض المتوسط الغربي، بهدف حماية مصالحها بالمتوسط، خاصة تجارتها مع الهند والشرق الأقصى. فقد حرصت بريطانيا على مراقبة مدخل مضيق جبل طارق والتصدي لتحركات الفرنسيين المريبة في شمال إفريقيا بعد احتلالهم للجزائر سنة 1830م. ومن ثم فقد رفعت بريطانيا شعار الحفاظ على الوضع القائم (Statu quo) بالمنطقة، وذلك تحسبا لكل ما يمكن أن يعرض مصالحها للخطر .

واعتمدت بريطانيا في نهج سياستها الجديدة بمضيق جبل طارق على القنصل إدوارد دراموند هاي Edward Drummond Hay الذي عوض القنصل دوغلاس Douglas ، بحيث عمل على تعزيز النفوذ البريطاني في المغرب على المستويين السياسي والاقتصادي .

والجدير بالذكر أن فرنسا قبل غزوها للجزائر، كانت قد قدمت للخارجية البريطانية ضمانا بعدم الاستمرار في احتلال الجزائر. غير أنه مع مرور الوقت أظهر الفرنسيون نواياهم التوسعية بالاحتفاظ بالجزائر، مما دفع الوزير الأول في الحكومة البريطانية آنذاك بالمرستون Palmerston إلى الاجتماع بالسفير الفرنسي في لندن قصد إخباره برغبة الساسة البريطانيين في أخذ تعهد من الفرنسيين بعدم غزو طرابلس والمغرب وتونس . غير أن فرنسا رفضت منح بريطانيا أي تعهد، بل أعربت عن نيتها في توسيع نفوذها في اتجاه المغرب، فاستغلت ظهور مقاومة الأمير عبد القادر الذي طلب المساندة والدعم من المغاربة، لتبدأ مناوشاتها على الحدود الشرقية للمغرب، بهدف جس نبضه .

وأثار ذلك انزعاج بريطانيا التي ضغطت على الفرنسيين من أجل عدم الهجوم على المغرب أو محاصرة سواحله. كما دعت السلطان إلى عدم تقديم المساعدة للأمير عبد القادر حتى لا يمنح للفرنسيين حجة أو مبررا لغزو المغرب .

تعرضت المحاولات البريطانية لنكسة كبيرة، بعدما مني المغرب بهزيمة ساحقة في معركة إيسلي 1844م أمام فرنسا، والتي حاولت استغلال هذه الهزيمة لإتمام غزوها للمغرب. غير أن بريطانيا سرعت من عجلة دبلوماسيتها، فقد عملت على احتواء الموقف بوضع حد للتوغل الفرنسي، والضغط على الطرفين المغربي والفرنسي من أجل التوقيع على معاهدة الصلح في 10 سبتمبر 1844م، والتي حافظ من خلالها المغرب على استقلاله. ومن ثم حافظت بريطانيا على وجودها الآمن بصخرة جبل طارق.

وفي خضم المفاوضات الفرنسية - المغربية، أصيب إدوارد دارامونـد هاي بمرض حال دون قيامه بمهمته، وقد تم تعويضه بابنه John Drummond Hay الذي كان يتميز بحنكة كبيرة مكنته من كسب ثقة المخزن، وقد ساعده ذلك على تحقيق المصالح البريطانية بالمغرب .

وعلى غرار والده، فقد ركز جون دراموند هاي جهوده على القضايا التجارية بين المغرب وبريطانيا، إذ عمل على فتح السوق المغربية وكسر طوق السياسة الاقتصادية المغربية بالتوقيع على معاهدة تجارية جديدة تمنح البريطانيين امتيازات تجارية واسعة، مثل: تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات والواردات، وإلغاء الاحتكار المغربي لبعض السلع، فضلا عن السماح بتصدير بعض المواد المحظورة، مثل القمح والشعير .

وتحقيقا للأهداف السالفة الذكر، بدأ جون دراموند هاي مناوراته السياسية منذ سنة 1852م، فقد عبر أمام المخزن في مناسبات عديدة عن رغبته في تحديث الاقتصاد المغربي، وجعله قادرا على مواكبة التحولات العالمية خلال القرن 19م، داعيا السلطان إلى الاقتداء بالعثمانيين الذين استفادوا، حسب جون دراموند هاي، من النصائح البريطانية بحيث تخلوا عن نظام الكنطردات(كلمة اسبانية معناها العقد أو الامتياز)، مما أدى إلى تحسن أحوالهم الاقتصادية .

غير أن هذه المناورات السياسية لم تزد المخزن إلا تشددا و إصرارا من أجل الحفاظ على الوضعية الاقتصادية للمغرب، على الرغم من بعض التنازلات التي قدمها إلى هاي، مثل إلغاء الكنطردات المتعلقة بواردات بعض المواد.

وانطلاقا من نوفمبر 1854م، عاد جون دراموند هاي إلى ممارسة ضغوطه من جديد على المخزن. فقد قدم أثناء زيارته للسلطان بمراكش مذكرتين مفصلتين حول مطالب الحكومة البريطانية. تضمنت المذكرة الأولى ما أسماه هاي بالفوائد المختلفة التي يمكن للمغرب تحقيقها في حالة إدخاله تعديلات على سياسته التجارية، من خلال التوقيع على معاهدة تجارية جديدة؛ أما المذكرة الثانية، فقد التمس فيها من السلطان السماح للبريطانيين باستيراد 150 رأسا إضافية من الثيران لفائدة حامية جبل طارق .

وقد انتظر هاي أثناء زيارته طويلا، قبل أن يخبره المخزن بقبول بعض مطالب الحكومة البريطانية، وفي مقدمتها إلغاء الكنطرادات المفروضة على صادرات الثيران إلى جبل طارق، فضلا عن تمكين الجيوش البريطانية في حوض البحر الأبيض المتوسط من الحصول على ألف رأس إضافية من الثيران، إضافة إلى انتزاعه وعدا من السلطان بالشروع في مفاوضات ثنائية للتوقيع على معاهدة جديدة .

وبعد عودته إلى طنجة واجه هاي محاولات المخزن للتملص من الوعود السالفة الذكر. فقد انقضت المدة التي اتفق عليها كأجل لبدأ المفاوضات بين البلدين، دون وصول جواب سلطاني واضح، مما دفع بريطانيا إلى ممارسة ضغوط على المخزن كانت مرفوقة في حالات كثيرة بالتهديد الواضح . وقد دفع ذلك المخزن إلى فتح باب المفاوضات، انطلاقا من 19 فبراير 1856م، بهدف التوقيع على معاهدة جديدة بين البلدين. ولضمان نجاح المفاوضات، طلب هاي من حكومته توجيه سفينة حربية إلى طنجة، والتي وصلت يوم 22 فبراير 1856م، وكان على متنها بعض التجار البريطانيين المقيمين بجبل طارق، الذين قدموا لجون دراموند هاي مزيدا من الشكاوى.

وفي سنة 1856م صادق السلطان على المعاهدة المغربية البريطانية الجديدة، بعد مفاوضات عسيرة بين جون دراموند هاي ومحمد الخطيب . وقد شكلت هذه المعاهدة منعطفا جديدا في تاريخ العلاقات المغربية - البريطانية، إذ أصبح المخزن عاجزا عن التصرف بكل حرية داخل مجال نفوذه، في حين مكنت بريطانيا من ضمان مراقبتها لمضيق جبل طارق وترسيخ سياستها العامة بالبحر الأبيض المتوسط.

وكان أول تحد واجهته بريطانيا بالمغرب بعد توقيعها على المعاهدة السالفة الذكر ظهور المشكل المغربي - الإسباني الذي ظهرت بوادره انطلاقا من سنة 1859م ، وانتهى باحتلال إسبانيا لمدينة تطوان سنة 1860م، مما أثار مخاوف بريطانيا التي بادرت إلى البحث عن حل للقضية من خلال حث الطرفين على التفاهم وحل المسألة وديا .

لقد اعتبر البريطانيون احتلال تطوان ضربة قاضية لمصالحهم بمضيق جبل طارق، وهذا ما يفسر الجهود البريطانية المضنية من أجل حل القضية، والتوصل إلى اتفاق ينص على خروج الإسبان مقابل الحصول على غرامة مالية من المخزن . وتجنبا للوقوع في نفس المشكل مستقبلا، عملت بريطانيا على دعوة المخزن إلى إدخال إصلاحات جذرية على جهازه معتمدة في ذلك على الثقة الكبيرة التي حظي بها جون دراموند هاي من قبل السلطان. وقد استمرت هذه السياسة على الأقل إلى سنة 1886م، وهي نهاية حقبة هاي كقنصل عام بالمغرب.